اقتصاد

مدير «الشيخ نجار» لـ«الوطن»:

المنشآت الصناعية بدأت تعود إلى المنطقة الصناعية بعد انتصارات حلب

| الوطن

أكد مدير المنطقة الصناعية في الشيخ نجار بحلب حازم عجان أن هناك حركة للمنشآت الصناعية باتجاه منطقة الشيخ نجار بعد الانتصارات الأخيرة حتى تحرير حلب. مشيراً إلى أن هناك أكثر من ٢٠ منشآة عادت من مناطق متفرقة في حلب إلى المنطقة الصناعية خلال فترة قصيرة لمتابعة عملية الإنتاج.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عجان أن نسبة المعامل التي تعمل حالياً نحو ٣٠٪ لافتاً إلى أن هناك أيضاً نحو ٣٠٪ من المنشآت مدمرة تدميراً كاملاً، وخسائرها تصل إلى مليارات الليرات، وهناك ٣٠٪ منها قد تعود للعمل بمجرد تأمين حوامل الطاقة والمياه.

وقد تم العمل من إدارة المدينة الصناعية بالتنسيق مع الجهات المعنية وعلى جميع المستويات الإدارية لإنجاز سلسلة من الإجراءات لتحفيز الاستثمار في المدينة الصناعية وذلك بدعم مطلق من الحكومة واهتمام منقطع النظير من رئيس مجلس المنطقة الصناعية خلال المرحلة الاستثنائية الحالية وفي ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة، وتنقسم هذه الإجراءات إلى ثلاثة مستويات وهي الخدمي والصناعي والأمني.

وفيما يخص المستوى الخدمي، فإن هناك عدداً من المشاريع الخدمية التي تم إنجازها في المدينة الصناعية ومنها ما يتم استكمال إجراءات التعاقد بعد أن تم الحصول على الموافقات اللازمة لها ومنها ما يتم العمل عليها حالياً وذلك بعد أن تم استهداف جميع البنى التحتية في المدينة الصناعية من كهرباء ومياه ومنشآت وطرق وهاتف وصرف صحي.

وأشار عجان إلى أنه تمت مخاطبة الجهات المعنية وتأكيد ضرورة تأمين الكهرباء عن طريق مجموعات توليد كهربائية ليتم ربطها مباشرة بالمحطات التحويلية للمدينة الصناعية ما ينعكس إيجاباً على توفير المياه لتأمين المياه الصناعية ومياه الشرب إضافة إلى مشاريع السكن العمالي لتوطين العمالة المهجرة وذلك بالتنسيق مع المؤسسة العامة للإسكان وهيئة التطوير العقاري حيث تم إنجاز الدراسات ودفاتر الشروط اللازمة.

أما على المستوى الصناعي فقد أشار عجان إلى صدور حزمة من القرارات عن مجلس المدينة الصناعية ومنها الموافقة على مقترحات تعديل نظام الاستثمار في المدينة الصناعية حول تمكين المدينة الصناعية من طرح المقاسم الصناعية للإيجار أو الاستثمار لفترات طويلة الأجل مع الإعفاء من الرسوم للسنوات الأولى للاستثمار مع تعديل سلفة الاكتتاب من ٣٠٪ من قيمة المقسم إلى ٢٠٪ وزيادة مدة الأقساط وعددها.

وأضاف نحن كصناعيين نطالب التريث في فصل الصناعيين والمخصصين في مكاتب الشحن وتفعيل المناطق الحرفية وتمديد مدة التراخيص الإدارية ورخص البناء.

وأما على المستوى الأمني فقد بيّن أن تأمين الحماية اللازمة للمنشآت الصناعية والصناعيين الواقعة ضمن المخطط التنظيمي للمدينة الصناعية كانت ولا تزال المطلب الأساسي وذلك يتم بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

وحول واقع العمل والاستثمار في المدينة الصناعية أكد أن هناك حرصاً تاماً على توفير جميع مستلزمات الصناعيين بما يسهم في زيادة المعامل المنتجة في المدينة الصناعية، وبما يواكب متطلبات الصناعيين. وعما هو مطلوب بيّن أنه لا بد من إيجاد الآلية في توزيع المحروقات على المعامل المنتجة وإدخال بعض التعديلات عليها بما يسهل حصول جميع المعامل المنتجة عليها الأمر الذي يسهم في تحسين بيئة العمل في المدينة الصناعية بالشيخ نجار.

تعديل قانون «التموين» الجديد

معاون الوزير لـ«الوطن»: ندرس رفع قيمة تسوية بعض المخالفات ١٠ أضعاف

| عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب لـ«الوطن» أن الوزارة تحضر لتعديل القانون ١٤ الناظم لعمل الوزارة الذي صدر مع بداية شهر آب من العام الماضي لتوسيع قاعدة العقوبات فيه لتكون أكثر حزماً وتأثيراً في ضبط المخالفات والتجاوزات في الأسواق.

وعن بعض التعديلات بيّن معاون الوزير أنه يجري نقاش حول تعديل قيمة التسوية المالية لبعض المخالفات من ٢٥ ألف ليرة لتصبح ٢٥٠ ألف ليرة وهو ما يمثل رفع قيمة المخالفة ١٠ أضعاف، حيث لم تعد قيمة التسوية الحالية رادعة للكثير من التجار والباعة المخالفين حيث يتساهل البعض منهم في ارتكاب المخالفات نظراً لانخفاض قيمة التسوية المالية. وأكد أنه سيتم توسيع حجم الإغلاقات الإدارية التي تنفذها الوزارة وزيادة عدد أيام هذه الإغلاقات وذلك نظراً لشدة مخالفة الإغلاق للتاجر حيث تعتبر مخالفة الإغلاق من المخالفات الرادعة بحق أصحاب المنشآت والفعاليات التجارية والمال والباعة. مبيناً أنه رغم صدور مخالفة الإغلاق الإداري بحق بعض المخالفين من المحافظة المعنية إلا أنها تتم بتعويض من وزير التجارة الداخلية.

وبالانتقال إلى المخالفات الجسيمة التي عادة ما تشمل الاتجار بالمواد بالمدعومة من الدولة وخاصة مادتي الدقيق التمويني والمحروقات، أكد شعيب أن تشديد العقوبات سيطول هذه المخالفات وربما يتم رفع قيمة المخالفة مالياً لمثل هذه التجاوزات من مليون ليرة إلى مليوني ليرة، وأن ذلك ما زال قيد النقاش لدى الوزارة حيث تعمل على دعوة كل الجهات والوزارات المعنية للاطلاع على تعديلات القانون وخاصة اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة وكل الوزارات المعنية مثل الاقتصاد والصناعة والزراعة وغيرها، حيث ستكون هذه الجهات حاضرة مع وزارة التجارة الداخلية عبر ممثلين تقترحهم هذه الجهات لنقاش تعديلات القانون.

وبحسب شعيب، فإن ما تقوم به الوزارة بتعديل القانون يأتي استجابة لحالة ضبط الأسواق والحد من المخالفات والغلاء والربح الفاحش الذي يسعى إليه بعض التجار والمنتجين على حساب المواطن وخاصة أن القدرة الشرائية لدى المواطن لم تعد تحتمل أي حالة من الغلاء والغش والتلاعب في الأسعار. وأن الوزارة جادة وحازمة في التعامل مع كل مظاهر الغش والتجاوزات في الأسواق.

هذا وكان قانون التموين الحالي قد أعطى الوزير صلاحيات واسعة وألغى القوانين الأربعة التي كان معمولاً بها (التموين والتسعير- قمع الغش والتدليس- حماية المستهلك- سلامة الغذاء)، وركز على آلية عمل المراقبين التموينيين ومنحهم صفة الضابطة العدلية ولهم حق الدخول إلى المعامل أو المحال أو المستودعات والمنشآت الخدمية وغيرها وطلب فحص الدفاتر التجارية وجواز تفتيش أي مكان يشتبه. في التخزين فيه بموجب مهمة رسمية، مع طبيعة اختصاص مادي مناسب ونسبة من قيمة المصادرات وهذا ما يمنعهم من الوقوع في إغراءات السوق ويمنع حالات الفساد. وتشدد في عقوباته، ما دفع التجار لتوجيه النقد له خلال مناقشته أكثر من مرة.

٣٤٠٠ موظف حصلوا على ١,٣ مليار ل.س من توفير السويداء

| عبير صيموعة

وصلت إقراضات مصرف التوفير في السويداء للعام الحالي ملياراً و٣٠٣ ملايين ل.س في حين وصل عدد المقترضين إلى ٣٣٩٩ مقترضاً في فرع المصرف بمدينة السويداء وفي مكتب صلخد التابع للفرع حيث أوضح مدير المصرف بسام السليم أن الحد الأدنى للقرض ٥٠ ألف ل.س وسقف القرض ٥٠٠ ألف ل.س للموظفين وللعسكريين و٢٠٠ ألف للمتقاعدين وعلى فترة تسديد بين ٣ و٥ سنوات طبعا حسب كتلة راتب المقترض مؤكداً أن المصرف يمنح الاستمارات الخاصة للراغبين بالحصول على قرض وذلك وفق الشروط الناظمة لعمليات الإقراض لافتا إلى أن نسب تحصيل كل القروض الممنوحة سابقا جيدة وتبلغ ٩٥٪ لافتاً إلى توقف عمليات الأقراض منذ ١٥ الشهر الجاري للقيام بأعمال الجرد متمنيا متابعة منح القروض مع بداية العام القادم نظرا للإقبال الكبير من المواطنين.

إلا أنه أمام عدد القروض الكبير فإن عمال المصرف يعانون الضغط الكبير في العمل مع نقص اليد العاملة إضافة إلى حاجة المصرف إلى تعيين عمال جدد من الفئة الأولى والثانية حيث أشار رئيس نقابة المصارف في اتحاد العمال في السويداء نبيل البكفاني إلى ضرورة دعم المصرف بأيد عاملة جديدة نظراً للإقبال الكبير الذي يشهده المصرف من المتعاقدين معه للحصول على قروض كما أكد مطالب الموظفين ضمنه بضرورة إعادة العمل بالقرض السكني الخاص بهم والبالغ مليون و٥٠٠ ألف والذي جرى توقيفه منذ فترة زمنية.

للتأكد من استخدامه في تمويل رأس المال

«المركزي» يقترح ضوابط جديدة لمنح تسهيلات «الحساب الجاري المدين»

يحظر منح أو تجديد الحساب في حال تسديد أو تسوية أي تسهيلات بما فيها تمويل المستوردات

| محمد راكان مصطفى

اقترح مصرف سورية المركزي مجموعة ضوابط جديدة لمنح التسهيلات الائتمانية على شكل حساب جار مدين بالليرات السورية. وطلبت مفوضية الحكومة لدى المصارف العامة إبداء الرأي في هذه الضوابط.

واشترطت المقترحات (حصلت «الوطن» على نسخة منها) عند منح تجديد الحساب الجاري المدين، بذل العناية الواجبة للتأكد من أن المنح أو التجديد يتم لغايات تمويل رأس المال العامل حصراً، والتأكد من وجود وثائق وسجلات تثبت مباشرة العميل (طبيعي- اعتباري) لنشاطه قبل ثلاث سنوات من تاريخ المنح أو التجديد.

كما تضمنت المقترحات أن يتم التأكد من وجود حركة تدفقات نقدية نشطة في حسابات العميل خلال السنوات الثلاث السابقة للطلب وفقاً للمعايير التي يحددها مصرف سورية المركزي، والتأكد من وجود توقيع العميل على عبارة يكتبها بخط يده «باستثناء هذا العقد الجاري المدين لم ولن أحصل أو أستفيد من أي عقد جار مدين آخر لدى أي من المصارف العاملة الأخرى بالجمهورية العربية السورية». على ألا يتجاوز وسطي رصيد المكوث للحساب الجاري المدين خمسة أمثال وسطي رصيد المكوث للحسابات الدائنة للعميل لدى مختلف المصارف العاملة.

كما تضمنت أن يراعى اتخاذ عدد من الإجراءات لدى منح أو تجديد الحساب الجاري المدين، فإذا زاد مبلغ منح للمتعامل الواحد عن ١٠ ملايين ليرة يستلزم إعلام مصرف سورية المركزي- مفوضية الحكومة لدى المصارف، خلال ثلاث أيام عمل من تاريخ المنح، وإن زاد مبلغ المنح ما يزيد على ٥٠ مليون ليرة يستلزم الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة المصرف المعني قبل إعلام مصرف سورية المركزي.

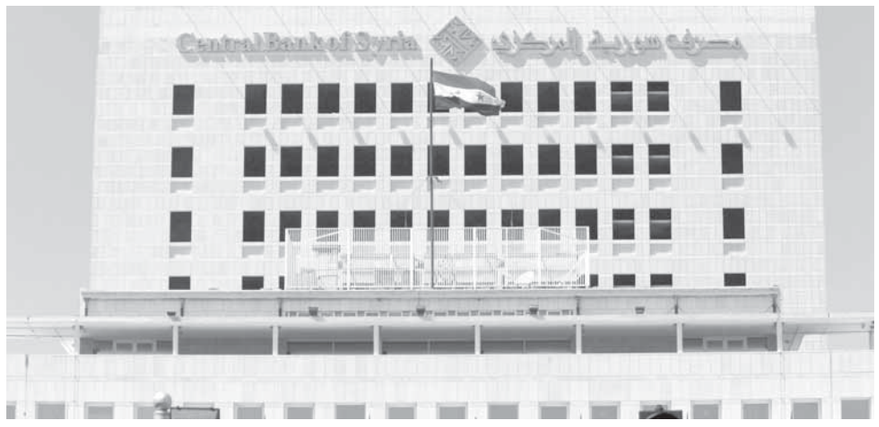

واقترح المركزي أن يحظر المنح أو التجديد في حال تسديد أو تسوية أي تسهيلات ائتمانية (بما فيها الممنوحة لتمويل المستوردات) أو أقسام قروض أو ما يترتب عليها من التزامات مالية أخرى سواء لمصلحة العميل أو لمصلحة غيره، لدى المصرف المعنى أو غيره من المصارف العاملة.

وفي حال تم تسديد أي من المؤونات النقدية التي قد تطلب لأي من التسهيلات المباشرة أو غير المباشرة (بما فيها تمويل المستوردات أو تعهدات إعادة قطع التصدير) ضمن أي من المصارف العاملة أو التي قد تفرض من أي من الجهات المخولة، أو في حال شراء أي أوراق مالية.

واستعرض اقتراح المركزي الإجراءات المطلوبة في حال ضعف حركة الحساب الجاري المدين، بأن يُطلب من المصرف مراقبة عدم تحول الجاري المدين إلى قرض وتقييمه كل ستة أشهر، من خلال تحقق شرط استقرار رصيد المكوث في الجاري المدين وفق وسطي رصيد المكوث للحسابات الدائنة للعميل لدى مختلف المصارف العامة.

واعتبر المركزي أن الحساب الجاري المدين ضعيف الحركة وضمن الديون غير المنتجة في حال تجاوز وسطي رصيد المكوث ٦٠٪ من سقف المنح، وفي حال إيداع مبالغ بمجموع يقل عن ١٥٪ من أعلى سقف مستغل خلال كل ربع سنة، وفي حال عدم دوران الحساب المدين مرة واحدة على الأقل كل ربعين متتاليين، وإذا تم استعمال ما يتجاوز نسبة ١١٠٪ من سقف التسهيل الممنوح في أي يوم من الفترة.

وأن تحتسب المخصصات على الحساب الجاري المدين بنسبة ١٠٠٪ من الرصيد والعوائد بعد لحظ الضمانات المقبولة عند تصنيف الحساب ضمن الديون غير المنتجة بغض النظر عن الفئة المصنف ضمنها.

على حين لا يجوز إعادة هيكلة الجاري المدين أو جدولة المصنف منه غير منتج إلا على شكل قرض بحيث يجب تحويل كامل الرصيد المستغل إلى قرض محدد المدة يسدد على أقساط دورية ضمن فترة سنة كحد أقصى من تاريخ التصنيف.

وبين اقتراح المركزي أنه لا يجوز رفع سقف تسهيل الجاري المدين قبل مرور سنة كاملة على المنح أو التجديد، كما لا يجوز منح تسهيلات الجاري المدين بما يتجاوز في مجموعها الـ٣٠٪ من إجمالي تسهيلات المصرف المباشرة المنتجة.

مع اعتبار الأحكام الواردة بالقرارات والتعاميم الصادرة سابقاً والمخالفة لأحكام هذا القرار أو الناظمة لذات الأحكام المبينة ضمنه معدّلة حكماً وفقاً لأحكامه.

من ورشات الألبسة الحلبية إلى «فسط» دمشق.. أرباح فاحشة بحجة الطريق

مسؤول في الاقتصاد لـ«الوطن»: فارق كبير في الأسعار يصل ٥ أضعاف في بعض الألبسة

«التموين»: غير مسموح بربح أكثر من ٤٠٪ ونحو ٢٠٪ من البضاعة في دمشق حلبية

| الوطن

كشف مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد لـ«الوطن» أن عدد معامل الألبسة والمواد الغذائية العاملة في مدينة حلب تجاوز ٤٠٠ معمل و٩٠٠ ورشة معظمها يعمل في الأحياء والمناطق السكنية، وتستفيد هذه المعامل والورش من توافر القوى العاملة المدربة والمنخفضة الأجور وأنه يتم تعويض انقطاع الكهرباء عبر مولدات بأحجام مختلفة تفي بتشغيل المحركات والآلات.

والملاحظة التي نقلها المصدر لـ«الوطن» هو فارق السعر الشاسع بين أسعار هذه المنتجات في حلب ومبيعها في دمشق، حيث يتضاعف سعر المنتج لدى نقله وبيعه في دمشق عدة أضعاف وخاصة الألبسة، حيث تم رصد بعض أنواع الألبسة مثل (بدلة رياضية) تكلفتها لا تتعدى ٣ آلاف ليرة في ورشات الإنتاج بحلب بينما تباع في أسواق دمشق بأسعار مرتفعة تصل في بعض الأحيان إلى ١٥ ألفاً.

وبالانتقال إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك اعتبر مدير حماية المستهلك حسام نصر الله أنه من غير المنطقي أن تصل الفروقات السعرية بين دمشق وحلب إلى هذه المستويات وأنه من الطبيعي أن يضاف إلى سعر السلعة القادمة من حلب تكاليف وأجور الشحن والنقل والعتالة وغيرها من المصاريف التي يحتاجها إيصال البضاعة من حلب إلى دمشق إلا أن إجمالي كلفة هذه التكاليف لا يؤثر في زيادة السعر لمثل هذه التقديرات.

مبيناً أنه لابد من مراعاة تكلفة المنتج في الورشة أو المشغل المصنع للقطعة أو السلعة وبين سعرها في محال المفرق لأن المنتج يضيف أتعابه وهوامش الأرباح المسموح فيها، وكذلك في جميع حلقات الوساطة التي تمر فيها السلعة حتى المستهلك النهائي، مؤكداً ألا يتجاوز مجمل هذه الهوامش من الأرباح لجميع حلقات التجارة والوساطة من ٣٥-٤٠٪، حيث سمح القانون وقرارات الوزارة بهامش ربح يصل حتى ٢٠٪ لبيع المفرق وما يعادله لكل من المنتج وبائع الجملة وأن لكل سلعة أو مادة هامشاً يختلف عن الأرباح.

وعن دور الوزارة في ضبط التجاوزات السعرية وخاصة في المثال الذي تتحدث عنه أسعار البضائع الحلبية أوضح أن معظم حالات السبر والجولات على الأسواق تظهر أن أغلب المنتجات وخاصة الألبسة المعروضة في محال وأسواق دمشق هي صناعة وإنتاج دمشق، وفي كثير من الأحيان تكون من إنتاج العارض نفسه أي صاحب المحل هو نفسه المنتج وأن نسبة الألبسة الحلبية ربما لا تتجاوز ٢٠٪ من حجم الألبسة المعروضة في أسواق ومحال دمشق، وأن معظم التجار والمنتجين في حلب غالباً ما يكون لديهم وكلاء أو محال خاصة بهم في دمشق.

وأوضح أن دوريات حماية المستهلك لها الحق في حال وجود أي شكوى أو حالة اشتباه في سعر مرتفع لأي سلعة في السوق طلب الفاتورة وبيانات التكاليف الخاصة من المنتج والتدقيق بها وعرضها على اللجنة المختصة حيث تحال الشكوى إلى مديرية التجارة الداخلية التي تطلب بيانات الكلفة من المنتج والنظر فيها والتأكد من مدى سلامتها وصحتها من خلال مقارنتها مع قيم وأسعار مستلزمات إنتاجها في السوق مع لحظ هامش الربح المسموح به للسلعة، أن أي زيادة سعرية على هذه التكاليف يتم تنظيم ضبط بحق المخالف وفق الأنظمة المعمول بها في الوزارة.

كما وعد المدير بسبر الأسعار في حلب ومتابعة الموضوع في أسواق دمشق وتكثيف الدوريات والرقابة وعدم السماح بوجود حالات تلاعب وتجاوز في الأسعار مع التشدد في التعامل مع أي مخالفة.

البسطات مصدر رزق أم مصدر فوضى؟

| الوطن

أصبحت البسطات والأكشاك واقعاً فرض نفسه على جميع أحياء وشوارع وساحات مدينة السويداء وخاصة بعد أن شهد انتشارها في السنوات الأخيرة فوضى ما بعدها فوضى بعد أن تجاوز بعض تلك البسطات والأكشاك الأرصفة لتمتد مترين أو ثلاثة إلى الشارع العام، ولأنها أصبحت باب رزق لكثير من العائلات في المحافظة أو الوافدين إليها باتت إمكانية ازاحتها من تلك الشوارع صعبة من الناحية الإنسانية إلا أن تنظيمها لا يمكن أن يكون مستحيلا ريثما يتم إيجاد الحل الجذري لانتشارها.

وبعد نقاش مطول لـ«الوطن» مع أصحاب تلك البسطات حول فوضى توزعهم في الشوارع وعلى الأرصفة أكد أصحاب البسطات أنهم مستعدون إلى التعاون مع الجهات المعنية في المحافظة للقيام بتنظيم بسطاتهم بمواقع ومساحات وتقسيمات معقولة ضمن السوق على ألا يجري (رميهم) على حد قولهم بعيداً عن السوق إلى مسافات بعيدة ومناطق غير منظمة وغير صحية، موضحين أن البعض فعلا تجاوز حد المعقول بمساحة بسطته إلا أن غض النظر عن البعض أساء إلى البعض الآخر، وفي النهاية يمكن القول إنه لماذا لا يتم تشكيل لجنة من مجلس المدينة تقوم بتنظيم البسطات ورسم الأرصفة على شكل مقاسم ذات حيازات صغيرة ووضعها جنبا إلى جنب بشكل منتظم كحل إسعافي لضمان عدم عرقلة حركة السير أو حركة المرور للمركبات لأن الواقع المعيشي فرض على البعض افتراش بسطته؟ إلا أنه من الجانب الآخر للقضية هناك فعلا تعديات غير أخلاقية من بعض أصحاب البسطات وخاصة ممن يتبجح بأنه يتبع لجهة أمنية ويحمل بطاقة يحسب أنها تخوله القفز فوق القانون، ويؤكد على هذا الطرح لجوء بعض أصحاب تلك البسطات إلى إشهار أسلحتهم المخبأة تحت البسطة وإطلاق العيارات النارية عند أي خلاف مع أي بسطة أخرى حول أسعار المواد المعروضة.

ويؤكد رئيس مجلس مدينة السويداء المهندس وائل جربوع أن المحافظة وبعد اجتماعات دورية ومتكررة مع بعض الفعاليات الشعبية عازمة على القيام بحملة واسعة لإزالة البسطات المخالفة والعمل على إنهاء سوق الهال الجديد ونقل تجار الجملة ونصف الجملة إليه وذلك لتخفيف العبء عن السوق وتخصيص مساحة ٣ دونمات لبسطات الخضر وتأمين مواقع جديدة لبقية البسطات، كما تم وضع محافظ السويداء بصورة خطورة هذا الموضوع لأنه سينعكس سلباً على بعض أبناء المحافظة وبعض المهجرين من محافظات أخرى ممن يستخدمون البسطات مصدر رزق لهم، فتم الاتفاق على تأمين مواقع بديلة للبسطات (تحت الجسر- الحسبة القديمة) وقد تم تجهيزها لهم، كما قام مجلس المدينة بتوجيه إنذارات إلى جميع أصحاب البسطات من دون تحديد وقت لإيجاد فرصة لهم للنقل ومطالبة المحافظ بمؤازرة المجلس لعجزه عن إزالة البسطات لأن قسماً من أصحاب البسطات يحمل سلاحاً.